مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية
المجلد (11) العدد (03) السنة (2024)
الصفحة 556-582

تداولية الحجاج بين الشاهد الشعري والشاهد القرآني في علمي المعاني والبيان لدى السكاكي.

The Pragmatic of arguments between the poetic witness and the Qur'anic witness in Al'sakaki's sciences of meanings and rhetoric.

*أ. أنيسة حسين . جامعة العقيد أكلي محند أولحاج(البويرة)
البريد المهني: a.hocine@univ-bouira.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2024-04-27
تاريخ القبول:30/06/2024

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

ملخص: يعرف الحِجَاج على أنّه من أهم آليات الإقناع في العملية التّخاطبية، لما تحمله من سمات خطابية التي من شأنها تحقيق غاية التّواصل بين بني البشر . وموضوع مقالنا متعلق بالحجاج البلاغي عند أحد أبرز علماء العرب القدامى ألا وهو" **أبو يعقوب السكاكي**" الذي كانت له مكانة مهمة عند دارسينا وما يزال كذلك لما تركه لنا من خزينة معرفية ضخمة في شتى العلوم التي تنوّع فيها، وكانت أبرزها البلاغة العربية باعتبارها مصدرا هاما لفصاحة العرب . فكان هدفنا من هذا البحث معرفة البعد التداولي للقضايا البلاغية التي تطرّق إليها السكّاكي في "علمي المعاني والبيان".

وتوصّلنا في الأخير إلى أنّ السكاكي أبدى عناية كبيرة بالنظرية التداولية، ويظهر ذلك جليًا من خلال اهتمامه بعناصر العملية التّخاطبية التي تعدّ من أهم مرتكزات التّحليل التداولي للخطاب ، وكذا تطرقه إلى العديد من الظواهر التداولية والتي تسمى عند التداوليين بالظواهر الكلامية مع تقديم لكل ظاهرة تداولية حججها اللغوية.

***الكلمات المفتاحية:** الحجاج، البلاغة العربية، السكاكي، تحليل الخطاب، الشواهد اللغوية.

ABSTRACT: He knows the argument linguistic however, it is one of the most important mechanisms of persuasion in the communication process, because of the rhetorical features it carries that would achieve the goal continue among human beings .The topic of our article is related to the argument rhetoric according to one of the most prominent ancient Arab scholars, namely "Abu Yaqoub Al-Sakaki," who had a great reputation. A task With our scholars And it still is because of the huge treasury of knowledge he left for us in the various sciences in which he was divers field most notably: A for eloquence Arabic assource important to Arab eloquence. Our goal in this research was to know the pragmatic dimension of the rhetorical issues that Al-Sakaki addressed in "The Science of Meanings and Bayan.".

We finally concluded that Sakaki everlasting he paid great attention to pragmatic theory, and this is clearly demonstrated by his interest in Elements of the communication process that One of the most important foundations of...!Pragmatic analysis of discourseAnd so onTouchedHTo many pragmatic phenomena, which among pragmatics are called verbal phenomena, with each pragmatic phenomenon presenting its linguistic arguments.

***Keywords**: arguments, Arabic rhetoric, Al-sakaki, discourse analysis, The linguistic witness.

تداولية الحجاج بين الشاهد الشعري والشاهد القرآني في علمي المعاني والبيان لدى السكاكي.

1. مقدمة:

تعدّ اللّغة من أفضل الوسائل التي يمتلكها الكائن البشري للتعبير عن كل رغباته وأغراضه الشخصية وعن خلجاته النفسية، وهي أيضا من أبرز التقنيات التواصلية بينه وبين مجتمعه، كونها وسيلة للتحاور وتبادل الآراء والمنافع بين مجموعة من الأفراد.

وقد دأب بنو البشر على تحسين هذا التواصل، واستغلال كل ما في اللغة من قدرات في سبيل ذلك، ومن تلك القدرات " البلاغة"، كونها القاسم المشترك بين الشعوب، فلكل لغة بلاغتها، ومن ثمّ بدأ علماء اللغة والدارسين لها لدى الكثير من الأمم بدراسة الظواهر البلاغية وتقنياتها المختلفة، وقد كان هناك من يرى أن الظاهرة البلاغية لم تظهر إرهاصاتها الأولى في التراث العربي بل كان منقولا أو مقتبسا من التراث الإغريقي وعلى الخصوص عند أرسطو. وبما أنّ البلاغة هي أحد علوم اللغة وتمتلك أسسا نظرية وإجراءات تطبيقية، فإنها لم تنحصر في بعد واحد وهو البعد الجمالي بل تعدّت ذلك إلى ما سمي بعملية التأكيد أوالإقناع والإثبات المرتبطة بالمخاطَبين في مختلف مقاماتهم وأقوالهم.

ومن هنا انبثق الحجاج كأحد الأساليب البلاغية في الخطاب والذي يعتمد عليه في إثارة الجدل وتقديم الأدلة والبراهين بغية إقناع متلقي ذاك الخطاب. إذ يشكل على الدوام ضرورة إنسانية حيث أن الجماعة البشرية على اختلاف لغاتها، ودرجة تطورها، وتباين عقلياتها، تسعى دوما إلى إقناع الآخر حول ما تبسطه من آراء ورؤى ومفاهيم.

لذا يعدّ الحجاج من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل الدراسات اللغوية الحديثة خاصة في الحقل التداولي، وقد تعددت واختلفت زوايا نظر الدارسين لمفهوم الحجاج لاختلاف توجهاتهم العلمية، فالبلاغي ينظر إليه من حيث كونه أحد مكونات الخطاب الأساسية، والذي يتشكل بتشكله، وتتغير وظائفه بتغير مضمون الخطاب، وأمّا المنطقي فينظر إليه على أنه تقديم للحجج لإقناع الخصم. أمّا في الدراسات المعاصرة فقد أصبح مجالا خاصا له مفاهيمه، وتقنياته الخاصة، وخصائصه العلمية التي أهّلته إلى بلوغ مرتبة النظرية اللغوية القائمة على أسس علمية دقيقة، والفضل في ذلك يعود إلى العودة القوية للبلاغة تحت تسمية(البلاغة الجديدة)؛ حيث ركّزت على عنصرين أساسيين هما **الحجاج والبيان** باعتباره وسيلة أساسية من وسائل الإقناع.

. طرح الإشكالية:

وقبل التطرّق إلى الحجاج في كتاب مفتاح العلوم لابد لنا من طرح الإشكالية الجوهرية التالية: فيما تتجلى البلاغة الحجاجية عند أبي يعقوب السكّاكي؟ وما نوع الشواهد التي وظّفها السّكاكي في تأييد حججه البلاغية هذه في " علمي المعاني والبيان" ضمن كتابه الموسوم بـ " مفتاح العلوم"؟.

. الفرضية المقترحة:

استعان أبو يعقوب السكاكي بآليات المنهج التّداولي في طرح قضاياه اللّغوية والبلاغية ضمن كتابه " مفتاح العلوم" من أجل تحقيق العملية التخاطبية التّواصلية، وذلك بتوظيفه للعديد من الشواهد اللغوية المختلفة.

. أهداف البحث:

وفيما يخص الأهداف المسطرة في هذا البحث فإنّنا سنتطرق فيه إلى دراسة الحجاج اللغوي بين الشاهد القرآني والشعري لدى السكاكي من خلال قسمه الثالث من كتابه مفتاح العلوم والمتمثل في قسم "علمي المعاني والبيان"، كون هذا الأخير جامع لكل القضايا البلاغية لدى السكّاكي وكتابه " مفتاح العلوم" كلّه قائم عليه، وكذا محاولة منّا معرفة البعد التداولي للقضايا البلاغية التي تطرّق إليها السكّاكي في "علمي المعاني والبيان"، وذلك من خلال الشواهد الشعرية والقرآنية التّي استعان بها في هذا الموضع، واختياري لكتاب "مفتاح العلوم" كنموذج كان لاعتباره ذروة البحث البلاغي واكتماله ونضوجه، فبعض الكتب التي أتت بعده كانت إمّا شارحة أو ملخصة له.

. المنهجية المعتمدة:

ومن خلال الإشكالية المطروحة آنفا قسمنا بحثنا هذا إلى عنصرين رئيسيين؛ تحدّثنا في العنصر الأوّل عن مفهوم الحجاج لغة واصطلاحا من منظور المقاربة التداولية، وكذا عن مكانته في الدراسات العربية والغربية قديمًا وحديثًا من خلال بعض روّادها، وأيضا تطرقنا إلى علاقة الحجاج بعلم البلاغة والتداولية وكذا علاقته بالإقناع، وأمّا فيما يخصّ العنصر الثاني فقد تطرّقنا فيه إلى دراسة البلاغة الحجاجية في علمي المعاني والبيان لدى السكاكي من خلال كتابه "مفتاح العلوم" بعرض بعض الشواهد الشعرية والقرآنية التي تخصّ القضايا البلاغية في هذا القسم ودراستها دراسة تداولية.

وكان لابد عند الشروع في هذا البحث من اتّباع منهج معيّن ترسو عليه عناصر البحث، لذا لجأت إلى المنهج التداولي الذي هو المناسب والملائم لموضوع الحجاج، وقد اعتمدت على مصادر ومراجع التي من شأنها خدمة البحث، ومن أهم تلك المصادر والمراجع نذكر: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج1، دار إحياء التراث العربي، رضوان الرقيبي، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، [1]. دومنيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، أبو يعقوب السكّاكي، مفتاح العلوم...

1. تداولية الحجاج في الفكر اللّغوي العربي والغربي:

1.1 الحجاج في مفهومه اللّغوي:

تجمع المعاجم اللغوية العربية الأساسية في تعريفها للحجاج على ما جاء في لسان العرب لابن منظور: « الحُجَّة البرهان، وقيل الحجّة ما دوفع به الخصم، وقال الأزهري: الحجّة الوجه الذي يكون به الظّفر عند الخصومة. وهو رجل مِحْجَاجٌ أي جَدِلٌ، والتَّحاجُّ التخاصم وجمع الحُجَّةِ حُجَجٌ وحِجاجٌ وحاجَّه مُحَاجَّ وحِجَاجًا نازعه... والحجّة الدليل

والبرهان»، (منظور، د.ت، صفحة 779) ويعرّفه ابن فارس في كتابه "مقاييس اللغة" على النحو التالي:« يُقال: حاججت فلانا فحججته أي غلبته بالحجة، وذلك الظّفر يكون عند الخصومة، والجمع حجج، والمصدر الحجاج». (فارس، 1979، صفحة 30)

فيظهر لنا من خلال هذه المعاني اللغوية المتداولة في المعاجم العربية أنّ اللغويين العرب القدامى رغم تباينهم واختلافهم في تعدد مشتقات الحجاج إلّا أنّهم توصّلوا إلى مفهوم مشترك في معنى الحجاج، حيث اعتبروه كوسيلة يستعملها المتكلم للتغلب على خصمه، إذْ يحمل المصطلح طابع المنازعة والخصومة وذلك نتيجة المحاورة والمناظرة التي تحدث بين فردين أو مجموعة من الأفراد.

أمّا في القرآن الكريم فقد وردت كلمة الحجاج تسعة عشر مرة بصيغ عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الفعل "**حاجَّ**" الذّي دلّ على الجدال والمخاصمة وذلك في قوله سبحانه وتعالى في سورة البقرة:﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ** ﴾الآية[258]، ومراد الآية الكريمة هو دخول نبي الله إبراهيم عليه السلام في خصام وجدال مع ملك بابل المدعو نمروذ بن كنعان.

كما نجد في القاموس الفرنسي « Le grande robert " كلمة Argumentationهو: « فن استعمال الحجج أو الاعتراض بها في مناقشة معيّنة، والفعل حاجج Argumenter هو الدفاع عن اعتراض أو أطروحة بواسطة حجج» (أعراب، 2001، صفحة 109)، بمعنى الاستعانة بالحجج في الدفاع عن قضية ما أو معارضتها.

و بالتّالي تجلّي الحِجاج كان بفعل كثرة الاختلافات بين آراء الأفراد حول قضية ما، مما حتّم استخدام آلية الإقناع وتقديم الحجج لدعم أو دحض القضية ، فهو يتمثّل في تتابع سلسلة من الحجج التي تؤدي إلى تأكيد نفس النتيجة والتي تمثّل أحد طرفي النّزاع.

2.1 الحجاج في مفهومه الاصطلاحي:

أمّا الحِجاج في مفهومه الاصطلاحي فيُعرِفَه **ابن خلدون** من خلال تساويه بينه (الحجاج) وبين الجدل، بل يعتبر الاحتجاج وجه من وجوه الجدل حيث يقول: «وأمّا الجدل وهو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم، فإنه لما كان باب المناظرة في الردّ والقبول متّسعا، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صوابًا ومنه ما يكون خطأً، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آدابا وأحكاما يقف المتناظرين عند حدودها في الردّ والقبول وكيف يكون حال المستدل والمجيب...» (خلدون، د.ت، صفحة 485) ، فقد جعل من الحجاج قاعدة تتضمن أصول المناظرة وآدابها وأحوال المتناظرين والأحكام التي يجب أن يراعوها في احتجاجاتهم وأخذهم وردّهم، فهو«معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يتوصّل بها إلى حفظ رأيه وهدمه،كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره» (خلدون، د.ت، صفحة 485)، فابن خلدون هنا نجده قد اهتم بهذه التقنية إذْ يراها ضرورية في مجال الخطاب والمناظرة.

كما اعتبرها أيضًا من تقنيات علم الكلام لكونها آلية للدفاع عن العقائد بأدلة عقلية، إذْ يقول: «وهو يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف وأهل السنّة» (خلدون، د.ت، صفحة 485)، وبذلك عدّ الحجاج آلية من آليات الجدل ووجها من وجوهه. ومن الذين ساروا على نهج ابن خلدون في توافقه بين الحجاج والجدل **الطاهر ابن عاشور** حيث يُعرّف الحجاج في كتابه" التحرير والتنوير": «ومنه سمي علم قواعد المناظرة والاحتجاج في الفقه علم الجدل». (عاشور، 1984، الصفحات 31 – 32)، فالمتأمل في كتب التّراث العربي والإسلامي والباحث في طيّاتها يجدها لا تكاد تخلو من تداولها لمصطلح الحجاج أو لأحد جذورها المشتقة منها، وذلك في شتى العلوم والمجالات وخاصة في المسائل المتعلقة بالفكر والفلسفة كونها محل للجدالات والمناقشات واختلاف للآراء، لذا نراه مستعملا في معالم كثيرة من نحو وبلاغة وفقه ولغة ومنطق وفلسفة وغيرها من العلوم، التي يتداول فيها مصطلح الحجاج.

أمّا في الدراسات اللّغوية والبلاغية الحديثة فنجد أن الحِجاج صار في مجال أوسع من ذي قبل، إذ كان في بدايته مصطلحًا يوظّفه المتناظرون لدعم أقوالهم متى احتاجوا إليه، لذلك كان نطاقه ضيّق ومحدود، أمّا الآن فقد أصبح عنصرًا كامنًا في اللّغة وذلك مع تيار التداولية المدمجة في الدراسات اللسانية ، بعدما كان دوره مقتصرا على التوظيف الانتقائي لكونه عنصرًا خارجيًا ثانويًا في بعض العمليات التّواصلية، «وبذلك أصبح فعلا كلاميا يجب دراسته في نطاق اللغة لا في البحث عمّا هو واقع خارجها، وهذا ما يدعو إلى اعتبار اللّغة مسرحًا للمحاورة و التحاجّ بين الذوات المتواصلة، إذ تنحصر وظيفة اللّغة في دلالة الأقوال على التوجيهات الحجاجية الناتجة عنها»(الرقيبي، 2011، صفحة 68).

إلى جانب الدراسات العربية التي عرفت الحجاج نجد أيضا اهتمام الدراسات الغربية بهذا المصطلح، إذ يدرك الحجاج بوصفه مفهوما براغماتيPragmatique كما يدرك بوصفه «حُجَجًا منطقية إقناعية دفاعية توظّف من قبل المجادل بغية إقناع الجماهير» (عليوات، 2013، صفحة 257)، ومن بين الباحثين الغرب نجد " فيليب بورتون"Philipe Breton الذي يرى بدوره أنّ الحجاج هو عملية تواصل بين طرفين أحدهما يكون مرسلا وآخر متلقيا وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق غاية ألا وهي **التّأثير** في الطرف الثاني وهو المتلقي، ولن يتحقق ذلك إلا باستعمال وسائل مختلفة، إذ يقول: « الحجاج وسيلة قوية يهدف إلى تقسيم وجهة النظر مع الغير (والذي يمكن أن تكون من نتائجه التأثير) مستبعدا ممارسة العنف المقنع مستعينًا بالإغواء والبرهنة العلمية» (Breton, 2003, p. 6)، ويعدّ الحجاج من أهم مرتكزات التحليل التداولي للخطاب فهو آلية أو استراتيجية فيه، إذ يضمّ كل أساليب التأثير والاستمالة، فهو«عبارة عن ملفوظ يستعمل بغرض إقناع المتلقي بقبول ملفوظ آخر أي بفكرة أخرى، والحجة فكرة وليست حدثا»(Margulien, 1996, p. 87) ، وهذه الفكرة تتطلب أسلوب وصياغة خاصة بها، ويصاغ الأسلوب الحجاجي عادة في شكل إجابة عن سؤالين(Margulien, 1996, p. 87) :

. **كيف؟** يتضمن هذا الأسلوب غرض الاستدلال الفكري والمنطقي الذي يخدم القضية وشرحه بالأمثلة والوقائع.

. **لماذا؟** يتضمن هذا الأسلوب غرض الاستدلال الفكري والمنطقي الذي يخدم القضية بحيث تحقق الحجة العلاقة المنطقية.

فالأسلوب الأول متعلق بالقضية وكيفية صياغتها، و تقديم الأمثلة والوقائع التي تخدم موضوعها، وأمّا الأسلوب الثاني فمتعلق بتحقيق العلاقة بين الحجة والموضوع وذلك باستعمال الاستدلال الفكري والمنطقي الذي يخدم الموضوع

ويشرح موشلر J.Moeschler العلاقة بين الحجة والنتيجة من خلال قوله: «أنا أحاجج لا يعني أن أثبت حقيقة ما أو أبيّن الطابع المنطقي السليم لعملية التفكير..فأنا أحاجج معناه أن أعطي أسبابًا لهذه النتيجة أو تلك، هذه الأسباب التي تؤلّف حججًا بمجرّد أن يتم التلفظ بها، وعدد الحجج ليس محصورًا بالضرورة في حجة واحدة» (J.Moeschler, 1985, p. 46)، فالحجاج عند موشلر يقوم على العلاقة بين الحجج والنتائج وهي علاقة حجاجية وليست استنتاجية تقوم على نتيجة حتمية بالضرورة وذلك لقيامها على مبدأ السببية.

ولضمان أن يكون الخطاب ذا حجة لا بد من توفر ظروف إنتاجه وهي بمثابة شروط يجب توفرها فيه، وهي: المشاركون في الخطاب إذ لا بد من مرسل ومرسل إليه، والإطار الزمكاني، حيث يقول مانغونو في هذا الصدد: «وينظر محلل الخطاب في الشروط التي تجعل الخطاب ذا حجة، أي الإبانة عن السياق الذي يجعل الخطاب مشروعا وفعالا: منزلة المشاركين في التخاطب وطبيعة الإطار المكاني والزماني يلعبان دورًا أساسيًا» (مانغونو، 2008، صفحة 12)، فلضمان خطاب حجاجي لابد من توفر العناصر الضرورية والأساسية في الخطاب وهي المذكورة سابقًا.

2. البلاغة الحجاجية بين البرهان والشاهد في علم المعاني والبيان لدى السكاكي:

تعدّ آلية الحِجاج من بين الآليات التداولية التي استعان بها أبو يعقوب السكاكي في عرض نصه الخطابي المندرج في ثنايا كتابه " مفتاح العلوم" من أجل إبلاغ أفكاره وأغراضه البلاغية بالقدر الذي يريده، وتظهر ملامح هذه الآلية التداولية في بحث السكاكي هذا من خلال إيراده للكثير من الشواهد القرآنية، والشعرية وكذا النثرية، التي شكلت بدورها أدلة لغوية وحجاجية تداولية في الدرس البلاغي. وقد تجسدت هذه الأدلة عند السكاكي في المباحث التي تطرق إليها في كتابه ذاك، والمتمثلة في ثلاثة مباحث لغوية؛ وخاصة المبحث الثالث الذي أطلق عليه تسمية "علم المعاني والبيان" الذي يندرج ضمنه المحسن البديعي.كونه يمثّل الجديد التي أضافه السكاكي للبلاغة العربية. ويستند السكاكي في عرضه لنصه الخطابي هذا على طريقة العرض البرهانية التي تعتمد على المنطق .

1.2 . الآلية الحجاجية في علم المعاني:

أ) . فيما يتعلق بالخبر: إن أضرب الخبر عند السكاكي يمثل مبحثا مهما من مباحث علم المعاني في البلاغة العربية، من حيث الكلام أو تراكيب اللغة العربية عامة تسلك طريقين إما طريق الخبر أو طريق الإنشاء، والخبر حسب السكّاكي كل كلام يحتمل الصدق والكذب، إذ يصح أن يقال لقائله أنه صادق في كلامه أو كاذب، وقدّم السكّاكي في دعم رأيه هذا شاهدا قرآنيا واحدا ويتمثل في قوله تعالى في سورة المنافقون الآية [01] :﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقُونَ لَكَاذِبُونَ**﴾، فقد قدم هذه الحجة على أن صدق الخبر يكمن في مطابقته لاعتقاد المخبر سواء طابق الواقع أم لم يطابقه، وأنّ كذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء طابق الواقع أم لم يطابقه وهذه نظرة تداولية، فالله سبحانه وتعالى في هذ ا الخطاب وهو المتكلم يخاطب المتلقين وهم المنافقون أنّهم كاذبون في قولهم، وفي شهادتهم بنبوة الرسول صلّى الله عليه وسلم، وهو قول مطابق

للواقع، ويؤكّد لهم أنّ محمد رسول الله حقّا؛ فلو كان صدق الخبر يكمن في مطابقته للواقع لما صحّ إثبات حقيقة نبوّة الرسول عليه الصّلاة والسّلام، لذا فالخبر يكمن صدقه فيما يطابق اعتقاد المخبر.

❖ **الفن الأول: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري:** يقف السكّاكي في هذا الفن على حالات إسناد الخبر، وقد حصرها في ثلاث حالات وهي : **الخبر الابتدائي** أو الخبر خالي الذهن كما يسميه السكاكي وهو الخالي من أي مؤكد؛إذ يلقى هذا النوع على المتلقّي الذي لا علم له بما يحتويه الخبر من مضمون، حيث يقول السكّاكي: « إذا ألقي الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاه عنده، وينتفش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتفاش حكمه، ويتمكن لمصادفته إياه خاليا» (السكاكي، 2000، صفحة 258)، والشاهد على ذلك قول الشاعر مجنون بن عامر:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادَفَ قَلْبِي خَالِيًا فَتَمَكَّنَا

ومعنى كلام السكاكي من منظور تداولي أنه إذا بث الخطاب (الكلام) من متحدّث إلى متلقٍ خالي الذهن يجهل مضمونه فإنه يستقبلها ولا يعترض عليها، وبالتالي سيكون كلام المتحدث مقنعا ومؤثّرا في المتلقي أكثر، وهذا ما أشار إليه السكاكي بقوله يتمكن لمصادفته إياه خاليا أي الذهن.

الخبر الانكاري: ويقف السكّاكي في الحالة الثانية من الإسناد الخبري في قوله تعالى في سورة يس:﴿ **إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ** ﴾ الآيات [14 . 16]، وتتمثّل هذه الحالة في الخبر الانكاري من حيث كونه إلقاءًا لخبر على المتلقّي الذي يرفض مضمون الخطاب ولا يقرّ به، فيؤكد له المتكلّم بأكثر من مؤكد أو حجة حتى يقتنع بمضمون الخطاب، وهذا التأكيد بدرجة إنكار المتلقي وذلك باستعمال بعض الأدوات الخبرية التأكيدية، وهذا ما لجأ إليه السكّاكي في تقديمه لهذا الشاهد القرآني كحجة على هذا النوع من الخبر، حيث يرى السكّاكي في هذه الآية قوله تعالى(**إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُون**) وقوله في الأخير (**إنّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُون**)، إذ في القول الأول تأكيد المتكلم وهو سيدنا عيسى عليه السلام على أنّه رسول من عند الله وذلك باستعمال "إنّ" التوكيدية والجملة الاسمية التي بعدها، أما في القول الثاني فازداد المخاطِب أو المتكلّم تأكيدًا بإضافة اللام، والقسم في بداية القول(**رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إليكُمْ لَمُرْسَلُون)** وهذا لمبالغة متلقي الخطاب في الإنكار حين قالوا(**ما أنتم إلّا بشرٌ مِثلُنَا وما أنزلَ الرَّحمنُ مِنْ شيءٍ إنْ أنتم إلّا تَكْذِبُون).**

فالمتلقّي يكون منكرا لما يقوله المتكلّم أو ما ينقله إليه من معلومات، ولذا لا بد على المتحدث أو المتكلّم أن يلجأ إلى استعمال المؤكدات الخبرية المتمثّلة في **إنّ وأنّ والقسم ولام الابتداء** وغيرها من المؤكدات التي من شأنها إقناع المنكر، ويختلف قدر استعمال المؤكدات بقدر إنكار المتلقي حيث يسعى المتكلم إلى تحقيق غرض تداولي وهو محاولة تغيير اعتقاد أو حكم المتلقي والتأثير فيه، إذ يتدرّج المتكلم خلال إلقائه لخطابه من الخبر الابتدائي إلى الطلبي ثم إلى الإنكاري وذلك بحسب مقام سامعه وحاله التي يكون عليها.

ويضيف السكّاكي أنه يمكن للكلام أن يخرج عن الحالات المذكورة إلى ما يسميه إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، لتأدية معاني جديدة إلى جانب تأدية أغراض ومقاصد معيّنة، وفي هذا يقول: «إنّك ترى الملفقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا، وذلك إذا أحلّوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محل خالي الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة» (السكاكي، 2000، صفحة 259)،ودليله على ذلك تقديمه لثلاثة شواهد قرآنية حيث ورد في محكم تنزيله قوله تعالى في سورة البقرة:﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ من خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنْفَسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ الآية [102]، حيث نرى في بداية قول التنزيل أنّ الله سبحانه وتعالى يصف أهل الكتاب بالعلم، ويؤكد على ذلك بالقسم، وفي آخر كلامه ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم بناءً على قوله تعالى(**لَوْ كَانُوا يَعلَمُون**) الذي يعني لو كان لهم علم بذلك الشري لامتنعوا عنه، أي لو علم اليهود أنّ اتّباعهم السحر والشعوذة ما لهم في الآخرة من خلاق ولا منفذ، فمآلهم النار لامتنعوا عن أعمالهم تلك، وهذا الخ طاب يلوح على أنهم أهملوه وانصرفوا عنه ولم يعملوا به، فقد ألقي الخبر إليهم مع علمهم به.

والغرض في هذه الآية الكريمة إفادة المخاطَب أنّ المتكلم أو المخاطِب على علم بالحكم أو ما يسمى **بلازم الفائدة**، فالمتكلم لا يقصد إفادة المتلقي أو السامع بمضمون الخبر أو الخطاب وبأحكامه، إنّما أراد أن يبيّن له أنّه على دراية بما تضمنه ذلك الخبر، والسكّاكي في هذا الفن يرى في العالِم بحكم فائدة الخبر ولزومها دون أن يجري على مقتضى العلم، فهو والجاهل في نفس المنزلة وهذا النزول عنده يعود لاعتبارات خطابية.

ففي هذا المقام يتعامل المخاطِب مع المخَاطَب العالِم بالخبر كالجاهل له وفي ذلك تحقيق لوظيفة تداولية ألا وهي الإقناع والتأثير في المخاطَب.

أضاف إلى هذا الشاهد شاهدًا آخر نظيرا له في النفي والإثبات، أي نفي الشيء وإثباته وهو قوله تعالى في سورة الأنفال:﴿ **وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ**﴾الآية [17]، إذ يشير السكّاكي هنا إلى« زيادة التعميم وأنّ وجود الشيء سواء كان هو العلم أو غيره ينزل منزلة عدمه» (التفتازاني، 2013، صفحة 184)، فالمقصود من الآية «أنّ الله جلّ شأنه هو الذي بلغ ذلك إليهم وكبّتهم بها وليس الرسول أي كبّتهم بتراب حينما أمر الرسول صلى الله عليه السلام يوم بدر أن يأخذ حصبة من التراب ويكبّ بها المشركين» (كثير، 2006، صفحة 828).

والشاهد الثالث على ذلك قوله تعالى في سورة التوبة:﴿ **وإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وطَعَنُوا في دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ**﴾ الآية[12]، فالمتكلم هو الله عزّ وجل، حيث يلقي بخطابه والمتمثّل بالخبر على المتلقي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، ويخبره بأنّ الكفار إن نقضوا عهدهم وطعنوا في دينكم، وهو يعلم بأنّهم سينكثون العهد، إنّما أراد سبحانه وتعالى حسب رأي السكّاكي إثبات ذلك للرسول عليه الصلاة والسلام وذلك باستعمال (إنْ الشرطية) في بداية قوله ثم يليه جواب الشرط وهو مقاتلهم وينفي بأنّ لهم الأيمان.

فالمخاطِب إن كان هنا بصدد إلقائه للخبر على المخاطَب الخالي الذهن الذي يكون متردّدا فيما إذا كان الحكم قد وقع أم لا ،وهل هي واقعة أم لا فإنّه يستلزم تقوية الخبر بمؤكداته وهذا حسب مقتضى الظاهر لكونه يقتضي التأكيد على خلاف مقتضى الحال الذي يستغني التأكيد.

ب) . إخراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر: يشير السكّاكي إلى أن الخبر(الكلام) قد يجري على خلاف ما يقتضيه الظاهر لاعتبارات يلحظها المتكلم ومن ذلك ما يأتي (السكاكي، 2000، الصفحات 260-262):

***الاعتبار الأوّل:** أن يجعل غير السائل كالسائل إذا قدّم إليه ما يلوح له بالخبر، فيستشرف استشراف الطالب المتردد والمتحير، واستدلّ في هذا بشاهدين شعريين وأربعة شواهد قرآنية نذكر بعضها كالتالي:

قول **بشار بن برد:**

بَكِّرا صاحِبَيَّ قَبْلَ الهَجِيرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ في التَّبْكِيرِ

فالشاهد في هذا البيت هو أنَّ في الشطر الأول ما يلوح بالخبر في الشطر الثاني وهو (بكّرا) جاء الخبر(إنّ ذاك النّجاح) تأكيدا على السؤال في الشطر الأوّل، حيث استحسن المخاطِب الخبر في الشطر الثاني إلى المخَاطَب بمؤكِّدٍ على خلاف مقتضى الظاهر إذ يصدرون الجملة ب(أن).

أمّا ما ورده السكّاكي في هذا الموضع من آيات قرآنية قوله تعالى في سورة المؤمنون:﴿ **ولا تُخَاطِبْنِي في الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ الآية[27]**، إذْ المخاطَب هنا خالي الذهن من الحكم الخاص بالظالمين، وكان يمكن أن يلقى الخبر بغير مؤكد على مقتضى الظاهر، ولكن مع ذلك جاءت الآية بالتوكيد وخرجت عن مقتضى الظاهر وسبب ذلك أنّ الله عزّ وجل لما نهى نوحا عن مخاطبته في شأن مخالفيه دفعه ذلك إلى التطلع إلى ما سيصيبهم، فنزل لذلك منزلة السائل المتردد؛ أحَكَمَ عليهم بالإغراق أم لا؟ فعلم بأنه كذلك من خلال رد الله له بخبر التأكيد**(إنَّهُم مُغرَقُون)**.

وقوله أيضا في سورة التوبة:﴿ **وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إنَّ صَلَاتَكَ سكَنٌ لَهُمْ﴾**الآية[103]، إنّ مقتضى الظاهر هنا أن يلقى الخبر غير مؤكد كون المخاطَب خالي الذهن من حكم ذلك الخبر، ولكن لما تقدّم على الخبر ما يشير إلى حكمه أصبح المخاطَب متطلّعا إلى معرفة نوع هذا الحكم لذا نزل منزلة السائل المتردد، واستحسن إلقاء الخبر إليه مؤكدا جريا على خلاف مقتضى الظاهر والمتمثّل في قوله تعالى**(إنّ صَلاتَك سكَنٌ لَهُمْ)**.

***أمّا الاعتبار الثاني:** فهو أن ينزل غير المنكر كالمنكر لظهور أمارات الإنكار عليه حيث يقول السكّاكي فيه:« قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إيّاه، إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار، فيحكون حبر الكلام لهما على منوال واحد» (السكاكي، 2000، الصفحات 262-263)، وشاهده على قوله هذا ما قاله **حجل بن نضلة الباهلي:**

جاء شقيقُ عَارِضًا رُمْحَهُ إنّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

ففي هذا البيت (الشقيق)لا ينكر رماح عمّه، ولكن مجيئه عارضا رمحه دون أن يتهيّأ للقتال وأن يستعد لذلك هو الذي يؤكد عدم اكتراثه له لما يحدث ولا يدري هل بنو عمّه مسلّحون بسلاح أم أنّهم عزّل، لذا جاء هنا بمنزلة المنكرين فتمّ تأكيد الخبر له وخُوطِب خطاب المنكر:(**إنّ بني عمّك فيهم رماح**).

ففي هذا المقام يلحظ فيه المتكلم أنّ السامع منكر للخبر، فيسوق له هذا الخبر خاليا من المؤكدات وكأنّه يشير إلى أنّ هذا الخبر معلوم ولا يحتاج إلى الإنكار.

❖ **الفن الثاني: في تفصيل اعتبارات المسند إليه**

بعد تطرق السكّاكي إلى الحديث عن الإسناد الخبري وعن اختلافاته لاعتبارات خرج عليها السامع إلى بيان أحوال المسند إليه في كل البنى التركيبية سواء من حيث الحذف والذكر أو التعريف والتنكير أومن حيث التقديم والتأخير على المسند والمقتضيات البلاغية لذلك كله، فكل بنية تركيبية لها غرضها الخاص أو مقام معيّن تصلح له، فكما يقول:«حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى انطباقه» (السكاكي، 2000، صفحة 265).

وقد استعان السكّاكي في هذا الفن بواحد وخمسين شاهدًا قرآنيًا(51) وتسعة وخمسين شاهدا شعريا(59) على مختلف الأحوال التي يكون عليها المسند إليه.

***طي أو حذف المسند إليه:**

فنجد في الحالة الأولى التي يكون فيها **المسند إليه محذوفا** أربعة شواهد قرآنية مع أربعة شواهد شعرية تبيّن الحالات التي يجب حذف المسند إليه، ويقول السكّاكي في هذه الحالة التي تلزم حذف المسند إليه:«إذا كان السامع مستحضرًا له عارفًا منك القصد إليه عند ذكر المسند» (السكاكي، 2000، صفحة 265)، أي أنّ المتكلم أو المخاطِب لا يحذف المسند إليه إلّا إذا علم أنّ المتلقي أو المخاطَب يستحضر هذا المحذوف في ذهنه، وبهذا يمكن للمخاطِب أن ينطلق في عملية التّخاطب مما هو معلوم ومشترك بينه وبين المخاطَب، إذ أنّ من خصائص التّداولية لهذا الأسلوب أن يكون المحذوف معلوما لدى المخاطَب، ثم يشير السكّاكي إلى الأغراض والمقاصد التي من وراءها يحذف المسند إليه وذلك في قوله:« والترك راجع إمّا لضيق المقام، وإمّا **لاحتراز عن العبث** بناءًا على الظاهر، وإمّا **للتّخييل** أنّ في تركه تعويلا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر..وإمّا للقصد إلى عدم التصريح.. وإمّا لأغراض سوى ما ذكر، مناسِبةٍ في باب الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدي إلى أمثالها إلاّ العقل السليم والطبع المستقيم» (السكاكي، 2000، صفحة 266)، فالحذف حسب رأي السكّاكي يكون لاعتبارات تخصّ المتكلم ومقصده، فقد يقصد من حذفه للمسند إليه جعل المتلقي يستخدم فكره لمعرفة المحذوف أو أن يكون قصده تطهير لسانه منه ومن ذكره، أو أنّ عدم التّصريح به كي يستطيع المتكلم إنكاره إن دفعته الحاجة إلى ذلك وغيرها من الاعتبارات، وشواهده على ذلك كما أحصيناها سابقا ونذكر منها على سبيل المثال: قوله تعالى في سورة النور:﴿ **سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وفَرَضْنَاهَا**﴾الآية [01] حيث لم يقل(هذه سورة أنزلناها)، وقوله أيضا في سورة القارعة:﴿ **ومَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ**

نَارٌ حَامِيَة﴾ الآيتين[10 . 11]، إذ لم يقل(هي نار حامية) لضعف القرينة وضعف فهم السامع عن إدراكها. وقوله أيضا في سورة يوسف:﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾الآية[18] وقوله في سورة النّور:﴿ **وطَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ**﴾ الآية[53] حيث لم يقل(فأمري صبر جميل) و(طاعتكم طاعة معروفة) إذْ حذف المسند إليه في الآيتين لتكثير الفائدة بسبب كثرة الاحتمالات، والشواهد الشعرية التي استدلّ بها في هذه القضية هي:

قول الشاعر:

قال لي كيفَ أنتَ قلتُ عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وحُزْنٌ طَوِيلٌ

إذْ حذف المسند إليه والمتمثّل في الضمير(**أنا**) لضجر المتكلم من علته، وحسب **الدرس التداولي** هو فعل القول المتمثّل في المفردات التي تنتمي إلى معجم ما ، وتخضع لقواعد نحوية وصرفية وتركيبية وصوتية معينة وفي استعمالها نجد المفاهيم والمعاني، وأمّا فعلها **الإنجازي** فهو إخبار بحاله وما يعاني منه، وأمّا الفعل **التأثريّ** فهو محاولة إقناعه بالحالة الرثّة والسيّئة التي هو فيها؛ فحذف المسند إليه وتقدير الكلام (أنا عليل، وحالي سَهَرٌ).

***إثبات المسند إليه**

يتحدّث السكّاكي عن ذكر المسند إليه قائلا:« إنّ الحالة التي تقتضي إثباته هي أن يكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه أو يذكر لإحضاره في ذهن السامع أو التنبيه على غباوته أو لزيادة الإيضاح والتقرير، أو لأنّ في ذكره تعظيما للمذكور، أو إهانة له، كما يكون في بعض الأسامي، أو الاستلذاذ بذكره أو لبسط الكلام» (السكاكي، 2000، الصفحات 267-268)، وشواهده على ذلك هي:

قوله تعالى في سورة طه:﴿**وما تلك بيمينك يا موسى**﴾ الآية[17] وكان يمكن أن يكتفي بجواب(عصا) لبسط الكلام، فذكر المسند إليه وزاد على ذلك بشرحه ما يفعل بتلك العصا ؛حيث قال﴿ **فقال هي عصاي أتوكّأُ عليها وأهُشُّ بها على غنمي ولي مآربٌ فيها أُخرى** ﴾الآية[18]، وفي قوله تعالى في سورة الشعراء:﴿ **نعبُدُ أصنامًا فنظلُّ لها عاكفينَ**﴾الآية [71]، فقد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الأصنام وافتخاراً بمواضبطتهم على ذلك منحرفين عن الجواب المطابق المختصر وهو(أصنامًا) إلى جانب ذكر المسند إليه وهو(نعبد).

وأمّا ذكر المسند إليه من أجل التخصيص ذكر السكّاكي شاهدين شعريين على ذلك؛ أمّا الشاهد الأوّل فهو بيت لامرئ القيس حيث يقول فيه:

اللهُ أنجحُ ما طلبتَ بهِ والبِرُّ خيرُ حقيبةِ الرَّحْلِ

حيث ذكر المسند إليه والمبتدأ(الله) الذي خصّه بالعبادة.

❖ **الفن الثالث: في فصل اعتبارات المسند:**

بعد حديث السكّاكي عن اعتبارات المسند إليه وأحواله التي يكون عليها تطرّق إلى التفصيل في اعتبارات المسند، وتصويرها في كيفياته التي يكون عليها، فلكلّ تركيب معناه الوظيفي وكذا مقصده وغرضه، فكما يقول السكاّكي:« حتى يتهيأ لك أن يتّسم لكل مقام بسمته وأن يجري على حد مقتضاه على أقوم سمته » (السكاكي، 2000، صفحة 305)، وقد استعان هنا السكّاكي بمئة وثمانية وعشرين شاهدا قرآنيا وخمسة وعشرين شاهدا شعريًا.

*__ترك المسند__ : يحذف المسند حسب السكّاكي في حالة ما إذا كان المسند إليه حالا سد ماسد المسند وإما قصدًا للاختصار والاحتراز عن العبث، وإمّا لضيق المقام أو التّخييل أو لطلب تكثير الفائدة.

ومن الحالات التي تطرقنا إليها في هذا الصدد الحالة التي يكون فيه المسند **فعلًا**، وهي أنّه:« إذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد» (السكاكي، 2000، صفحة 308)، ومن شواهد التي قدّمها على ذلك قوله تعالى في سورة البقرة الآية[79]:﴿**فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَا يَكْسِبونَ**﴾، حيث أنّ في هذه الآية مسندين متمثّلين في فعلين أحدهما متخصّص بالزمن الماضي وهو الفعل(كتبتْ) والآخر متخصّص بالزمن المضارع وهو الفعل(يكسبون).

كذا قوله في نفس السورة المذكورة سابقًا الآية[87]:﴿ **فَفَرِيقًا كَذَبْتُمْ وفَرِيقًا تَقْتُلونَ** ﴾، فالمسند الأوّل هو الفعل (كذبتم) الذي يفيد الزمن الماضي والمسند الثاني هو الفعل (تقتلون) الذي يفيد الزمن المضارع، والمعنى المراد من هذا الخطاب هو أنّه سبحانه وتعالى يخبرنا عن بني إسرائيل أنّه كلّما بعث الأنبياء إليهم فإنّهم يُكذِّبُونَ فريقًا ويَقتلون الآخر، وإنّهم حاولوا قتل خاتمهم وهو محمد عليه الصلاة والسلام ولكنهم لم يفلحوا (السكاكي، 2000، صفحة 309).

*__تنكير المسند:__ يرى السكّاكي أنّ الحالة المقتضية لكون المسند منكرًا «إذا كان الخبر واردًا على حكاية المنكر...أو كان المسند إليه نكرة والمسند معرفة» (السكاكي، 2000، صفحة 310)، في هذه الحالة وُجب تنكير المسند لمجيء المسند إليه نكرة « سواء يمتنع عقلًا أو لا يمتنع ليس في كلام العرب» (السكاكي، 2000، صفحة 310)، ومن شواهد السكّاكي على هذه الحالة ما قاله أحد الشعراء:

ولا يكُ موقفٌ منك الوداعَا

«فأصل القول (**لا يك موقفا منك الوداع**) ولكن لما جاء المسند إليه وهو الضمير المخاطب الذي يعود على الكاف في(منك) نكرة وجب تنكير المسند والمتمثّل في قوله(موقف)». (التفتازني، 2013، صفحة 342)

كما نظر السكّاكي في هذا الفن إلى الفعل وما يتعلق به من تركه وترك مفعوله، وكذا إثباته وتقديمه وتأخيره ولا ننسى تقييده، وورد فيه (الفعل واعتباراته) واحد وتسعين شاهدًا قرآنيًا وأربعة شواهد شعرية .

ففيما يتعلّق **بتركه** فيكون ذلك عندما «تغني قرائن الأحوال عن ذكره ويكون متبوعًا بطلب ما إمّا الاختصار أو اتّباع الاستعمال الوارد على تركه»، (السكاكي، 2000، صفحة 329) وشواهد ذلك كثيرة منها قوله تعالى في سورة الانشقاق الآية [01]:﴿**إذا السّماءُ انشقّتْ**﴾ فأصل الآية (**إذا انشقّت السّماء انشقت**) لكن حذف الفعل الأوّل لدخول أحد قرائن الأحوال على الكلام والمتمثل في (إذا) التّفسيرية التي تفسّر مضمون الفعل بما تقدّم الكلام، وقوله أيضا في سورة البقرة الآية [40]:﴿**وإيَّايَ فارْهَبون**﴾، حيث حذف الفعل (**ارهبوا**) وفسّر بالمذكور (**ارهبون**) على سبيل الاختصاص.

يرى السكّاكي أيضا في ترك الفعل أن يكون جوابًا لسؤال واقع أو مقدّر، ومن شواهده على ذلك قوله تعالى في سورة لقمان الآية [25]:﴿ **ولَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّه** ﴾ وكذا قوله في سورة العنكبوت

الآية[63]: ﴿**لئن سألتهم من نزّل مِن السّماء ماءً فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولنّ الله**﴾، حيث في هاتين الآيتين الفعل فيهما محذوف يفسّره الجواب عن السؤال الواقعي المطروح المذكور، فأصل القول (**ليقولنّ الكافرون هو الله**) من خلال السؤال المطروح عليهم الذي مفاده: من خلق السمّاوات والأرض؟ ومن نزّل من السماء ماءً فأحيا به الأرض بعد موتها؟

. تقديم الفعل وتأخيره:

لقد عرض السكّاكي ثلاثة حالات التي يمكن أن يتقدّم فيه الفعل أو يتأخر،حيث نذكرها على النحو التّالي: (السكاكي، 2000، الصفحات 338-342)

***الحالة الأولى:** وجود فعل وعالم به لكن مخطئ في فاعله أو في تفصيله وأنت تقصد أن تردّه إلى الصواب لخطأ في اعتقاده، وذلك لتحقيق غرض تداولي وهو تصحيح اعتقاد السامع الذي يعتقد المتكلم أنّه مخطئ فيه، وشواهد السكّاكي على ذلك كثيرة يبلغ عددها واحد وعشرين شاهدًا قرآنيًا (21) نذكر منها ما ورد في محكم تنزيله قوله جلّ شأنه في سورة هود فيما يحكيه عن قوم شعيب:﴿ **وما أنْتَ علينا بعَزيزٍ** ﴾ الآية [91]، أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنتَ لكونهم من أهل ديننا، ولذلك كان جوابه ﴿ **أرَهْطي أعزُّ عليكم من الله** ﴾أي من نبيّ الله، ولو أنّهم كانوا قالوا (وما عززت علينا) لم يصح هذا الجواب ولم يطابق القصد.

***الحالة الثانية:** تقتضي هذه الحالة التقديم والتأخير مع الفعل وهي **التخصيص** الذي يلازم التقديم نحو قوله تعالى في سورة الفاتحة:﴿ **إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نسْتَعين** ﴾ الآية [04] أي يقولون نخصّك بالعبادة ولا نعبد غيرك ونخصّك بالاستعانة إذ لا نستعين بأحد سواك.

ذكر السكّاكي في حالة التقديم الفائدة منه حيث يقول:« أن حالة التقديم هو أن ترى سامعك يعتقد وقوع فعل وهو مصيب في ذلك، لكنه مخطئ في الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من مقيّدات الفعل ، وأنت تقصد ردّه إلى الصواب» (السكاكي، 2000، صفحة 341)، ودعّم السكّاكي قوله هذا بشاهد قرآني وهو قوله عزّ من قائل في سورة العلق الآية [01]:﴿ **اقرأْ باسمِ ربِّكَ** ﴾ حيث قدّم فيه الفعل على المفعول، فلَوْ كانت فائدة التقديم هنا هي التّخصيص والاهتمام لكان تأخير الفعل أولى ويقدّم قوله(باسم الله) كون كلام الله أحقّ بالرعاية ما يجب رعايته.

***الحالة الثالثة** في حالة **التّقديم** لا بد من مراعاة حال المخاطَب أو السامع، نحو قوله تعالى فيما يقصّه عن موسى عليه السّلام في سورة القصص:﴿ **وجاء رجلٌ منَ أقصى المدينةِ** ﴾ الآية [20]، إذ ذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، وقوله في قصة عيسى عليه السلام في سورة يس:﴿**وجاء مِنْ أقصى المدينةِ رجلٌ**﴾ الآية[20]، فقدّم لما كان أهم ؛حيث قدّم المجرور(من أقصى المدينة) على الفعل(رجلٌ) لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل، وذلك لمراعاة حال السامع، والتقديم في هذه الآية كان لغاية وغرض تداولي ألا وهو انتظار السامع ما يخبره ويقصده المتكلّم في مساق حديثه.

أمّا في **التّأخير** فقد ذكر فيه السكّاكي أنّ فيه مانعًا كالإخلال بالمقصود، نحو قوله تعالى في سورة المؤمنون:﴿**وقالَ الملأُ مِنْ قَوْمِهِ الّذينَ كفرُوا وكذّبوا بلقاءِ الآخرةِ وأتْرَفْنَاهُمْ في الحياةِ الدنْيا**﴾الآية[33]، «إذ نرى

أنّه قدّم المجرور(**من قومه**) على وصف(**الذين كفروا**)، وذلك لوجود عارض وهو أنّه لو أخّر الفعل(**كفروا**) عن الوصف(**الذين أترفناهم في الحياة الدنيا**) لتوّهِمَ أنّه من صلة الدّنيا، وكذا الإخلال بالفاصلة ؛ نحو قوله تعالى في سورة طه:﴿ **آمَنَّا بِرَبِّ هارُونَ ومُوسَى**﴾ بتقديم هارون على موسى الذي هو أولى بالتقديم وليس هارون ، لكن بوجود العارض وهو الوصف» (السكاكي، 2000، صفحة 345)، ونفس ما تطرّق إليه السكّاكي في الشواهد الأخرى فيما يخص التّقديم والتّأخير مع الفعل.

. تقييد الفعل:

يتحدّث السكّاكي أيضًا في هذا الفصل عن آخر ما تطرّق إليه فيه وهو تقييد الفعل مع الشرط وأدواته؛ خاصة مع (إنْ وإذا) الشرطيتان، ثمّ يتعرّض بعده إلى التّفصيل في الأدوات الشرطية الأخرى ، وقد لاحظ السكّاكي أنّ الأصل في فعل الشرط أن يكون مُسْتَقْبِلًا (السكاكي، 2000، صفحة 346) نحو قوله تعالى في سورة الممتحنة الآية[02]:﴿ **إِنْ يثقفوكُمْ يكونوا لكُمْ أعْداءًا ويَبسطوا إليكم ألسنتَهُمْ بالسّوءِ ووِدُّوا لو تكفرونَ**﴾، وهناك شواهد أخرى قد تطرّق إليها صاحب المفتاح تخصّ هذا الموضع، لم يسعنا ذكرها كلّها لكثرتها وكذا احتياجها للشرح والتفصيل.

❖ **الفن الرابع:الفصل والوصل، والإيجاز، والإطناب:**

تعرضّ السكاكي في كتابه هذا أيضا إلى قضايا مهمة في علم المعاني ألا وهي الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وأنّه يرى ضرورة الفصل بين الجملتين اللّتين بينهما اتّحاد بحكم التآخي بينها، ويعرف **الفصل** قائلا:« ترك العاطف وذكره على هذه الجهات، وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها» (السكاكي، 2000، صفحة 357)، ويثبت فضل هذا النوع من الكلام بأنّه: «لَمحكَ البلاغة، ومنتقد البصيرة، ومضمار النظار، ومتفاضل الأنظار، ومعيار قدر الفهم ومسار غور الخاطر ومنجم صوابه وخطائه، ومعجم جلائه وصدائه، وهي التي إذا طبقت فيها المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح المعلى، وأن لك في إبداع وشْيها اليد الطولى» (السكاكي، 2000، صفحة 357)، وقد عمد السكّاكي في هذا الفن إلى التطرق إلى ذكر المواضع التي تقتضي القطع والفصل بين أجزاء الكلام، ولتوضيح هذه المواضع أكثر لجأ السكّاكي إلى الاستعانة بالشواهد الشعرية منها والقرآنية التي بلغ عددها ثلاثة وتسعون شاهدا، حيث ذكر من الشعر واحدًا وعشرين شاهدًا (21)ومن القرآن الكريم اثنين وخمسين شاهدًا(52)، وسنذكر بعضها:

1). الفصل لكمال الاتّصال: وهو أن تكون الجملة الثانية قد نزّلت من الأولى منزلة نفسها بأن تكون موضّحة لها أو مبنية أو مؤكدة لها ومقررة أو بدلا منها، ويندرج ضمنه:

***. الفصل للإيضاح والتّبيين:** فالحالة المقتضية للإيضاح والتّبيين كما يقول السكّاكي هي «أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء والمقام مقام إزالة لهذا الخفاء» (السكاكي، 2000، صفحة 361)، ومن شواهده على ذلك ما ذُكر في محكم التنزيل من قولة تعالى في سورة البقرة:﴿ **ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقولُ آمَنّا باللّهِ وباليوْمِ الآخِرِ وما همْ بِمُؤمنينَ،**

يُخادِعون اللهَ﴾الآيتين[09.08]، حيث لم يعطف يُخادعون على ما قبله لأنّ هـواضح وبيّن من حيث أنّهم حين كانوا يوهمون بألسنتهم أنّهم قد آمنوا بالله وباليوم الآخر، ولكنهم غير مؤمنين بقلوبهم، فقد كانوا في حكم المخادعين، وقوله أيضا في سورة طه:﴿**فَوَسْوَسَ إليْهِ الشيْطَانُ قال يا آدمُ هلْ أدُلُّكَ على شجرةِ الخُلدِ ومُلْكٍ لا يَبْلىَ**﴾ الآية[120]، إذ لم يعطف (قال)على(وسوس)لأنّه جاء تفسيرا وتبيينا له.

ـ الفصل للبدل: والحالة المقتضية للإبدال أي أن تأتي الجملة الثانية بدلا من الجملة الأولى كون هذه الأخيرة غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية فإنّها وافية، والمقام يقتضي اعتناء بشأن المراد، لأن الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافيًا بتمام المراد (السكاكي، 2000، صفحة 442)، ومن شواهد السكّاكي على هذا استعانته بآيتين من التنزيل الحكيم، حيث جاء في الآية الأولى قوله تعالى في سورة المؤمنون:﴿ **بلْ قالُوا مثلَ ما قال الأوَّلُون قالوا أئذا متْنا وكنّا ترابًا وعظامًا أئنّا لمبعثونَ**﴾الآيتين [81 . 82]، إذ فصّل (**قالوا أئذا متنا**)عن(**قالوا مثل ما قال الأوّلون**) لقصد البدل، حيث جاء الخطاب الثاني بدلا من الخطاب الأوّل كون الأول غير وافي المعنى المراد إليه، فنزل الخ طاب الثاني منزلة بدل البعض من الخطاب الأوّل؛ إذ يحقل الاستئناف ويمكن للسامع أن يسأل (ماذا قالوا)؟.

وقدّم أيضا شاهدًا شعريا عن الحالة المقتضية للإبدال حيث يقول الشاعر:

أقول له: ارحلْ لا تقيمنّ عندنا وإلّا فكنْ في السِّرِ والجهر مسلماَ

«فصّل (**لا تقيمنّ**) عن(ارحل) لقصد البدل لأن المقصود من خطابه كمال إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن ، وقوله: (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأديتة لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد بخلاف (ارحلْ) لدلالة ذاك عليه بالتضمّن مع التجرّد عن التأكيد». (السكاكي، 2000، صفحة 376)

ـ الفصل للانقطاع: ورد السكّاكي في هذا النوع من الفصل ثلاثة شواهد قرآنية وهي: قوله تعالى في سورة البقرة:﴿ **إنّ الّذين كفروا سواءٌ عليهِم أأنْذَرْتَهُمْ** ﴾الآية[06]، حيث أنّ هناك قطع بين الخ طاب (إنّ الذين كفروا) عمّا قبله من جملة الخ طاب لكونه حديث عن القرآن على غرار هـ هو ، كونه حديث عن الكفار وعن تصميمهم في كفرهم، (السكاكي، 2000، صفحة 381)وكما يقول السكّاكي:« الفصل لازم للانقطاع لأنّ الواو، كما عرفت معناه الجمع» (السكاكي، 2000، صفحة 381).

وذكر السكّاكي على أنّ الجامع بين جملتين إمّا أن يكون **جامع عقلي** أو **وهمي أو خيالي** ، أمّا العقلي فهو أن يكون بينهما اتّحاد في التصوّر أو التّماثل، وأمّا الوهمي فهو أن يكون بين تصويرهما شبه تماثل كلون بياض ولون صفرة، فإنّ الوهم يبرزهما في معرض المثلين، (السكاكي، 2000، الصفحات 361-362) ودليله على ذلك:

ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

حيث أنّه يتوهّم أنّ هذه الثلاثة من نوع واحد، وإنّما اختلف بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل، فهو يعرف أن كلا منها من نوع آخر، وإنّما اشتركت في عوارض، وهو إشراق الدنيا ببهجتها على أنّ ذلك في أبي إسحاق مجاز.

. **القطع**: وتحدّث السكّاكي أيضا عن **الفصل بالقطع**، وحدّد الحالة المقتضية في ذلك قائلا: «بأنّه إمّا على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، وإمّا على وجه الوجوب وذلك إذا كان لا يوجد» (السكاكي، 2000، صفحة 360)، ولتوضيح هذا يضرب لنا السكّاكي أمثلة من شواهد قرآنية وشعرية على النحو التّالي:

فيما يخص القطع **للإحتياط** نجد قول أحد الشعراء:

وتظنّ سلمى أنّني أبغي بها بدلاً، أراهَا في الضلال تهيمُ

المراد من هذا الكلام هو شك سلمى بحب صاحبها لامرأة أخرى ولكن الشاعر ينفي ذلك، إذ حسب خطابه هذا لا يحب إلّاها ويظهر ذلك من قوله(أراها في الظلام تهيم)، فهو يريد من خلال هذا الخ طاب نفي ظنها واتّهامها إيّاه، لذا لم يعطف (أراها) على (تظنّ) لكي لا يتوهّم السامع أو المتلقي أنه معطوف (على أبغي) أي قطع كلمة التي من المفروض أن تأتي في أوّل الخطاب ليأتي كجواب لسؤال مقدّر بعد قوله(وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلًا) متمثل في قول: ما قولك فيما تظنه سلمى؟ ويكون الجواب في قوله(أراها).

أمّا فيما يخص القطع على **وجه الوجوب** فيقدم لنا شواهد من القرآن، منها قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ **وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا إنّا معكم إنّما نحن مستهزئون، الله يستهزئ بهم**﴾الآيتان[14 . 15]، لم يعطف قوله(الله يستهزئ بهم) على (إنّا معكم) كون لو حدث ذلك لنسب الخ طاب إلى المنافقين وهو ليس بالمراد ،كما أنّه لو عطف على قول(قالوا) لكان هذا الأخير شريكا له في اختصاصه بالظرف المقدّم والمتمثّل في قول(وإذا خلوا إلى شياطينهم) وبالتّالي ليس هو المطلوب (السكاكي، 2000، صفحة 371).

كما أنّ هناك حالة أو موضع آخر يكون عليه القطع وهي **حالة الاستئناف** ، ويعرفها السكّاكي بأنّها «الإجابة عن سؤال مقدّر في الجملة الأولى، ولا يصار إليه إلّا لجهات لطيفة إمّا لتنبيه السامع على موقعه أو لإغنائه أن يسأل أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا يقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ» (السكاكي، 2000، صفحة 372)، ومن شواهده على ذلك قوله تعالى في سورة الشعراء:﴿**هل أنبّئكم على من تنزَّلُ الشياطينُ تنزّلُ على كلِّ أفّاكٍ أثيمٍ** ﴾ الآيتين[221 . 222]، إذ فصل (تنزّل على كلّ أفاك) ليكون موقعه موقع جواب عن السؤال الذي يخطر من قوله (**هل أنبّئكم على من تنزّل الشياطين**) وهو إي: والله نبئنا على أي مخلوق تتنزل؟

ومن شواهده الشعرية قول الشاعر:

وقد غرضت من الدنيا فهل زمني معطٍ حياتي لعزٍ بعدما غرضا

جربت دهري وأهليه فما تركت لي تجارب في ود امرئ غرضا

لم يصل(جربت) بالعطف على(غرضت) وذلك بناءًا على سؤال تضمنه البيت أو الجملة الأولى بسبب الحكم المطلق فيها، أي (لم تقول هذا؟ وما الذي اقتضاك أن تنطوي عن الحياة إلى هذه الغاية، كشحك؟) (السكاكي، 2000، صفحة 374).

2). الوصل للتوسّط بين كمال الاتّصال وكمال الانقطاع:

هي أن تختلفا خبرًا وطلبًا، وأن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب، أوالطلب معنى الخبر ومشركًا بينهما في جهات جامعة، ويعطي السكّاكي شواهد قرآنية عن ذلك والتي يبلغ عددها اثنى وعشرين شاهدًا(22) (السكاكي، 2000، الصفحات 367-370) ، مثلا: قوله تعالى في سورة النّمل:

﴿ **فلمَّا جاءها نُودي أنْ بُورِكَ مَنْ في النّار ومَنْ حَوْلَهَا وسُبْحَانَ ربِّ العالمينَ، يا موسى إنّهُ أنَا اللّهُ العزيزُ الحكيمُ، وألقِ عصاكَ**﴾الآيات [08 . 10]، فإنّ الكلام كما يقول صاحب المفتاح:« مشتمل على تضمين الطلب معنى الخبر، وذلك أنّ قوله (وألق عصاك) معطوف على قوله(أن بورك)، والمعنى: فلمّا جاءها قيل (بورك) وقيل (ألق عصاك) لما عُرفت في علم النحو أنّ (أنْ) هذه لا تأتي إلّا بعد فعل في معنى القول» (السكاكي، 2000، صفحة 368).

وهناك شواهد أخرى في مثل هذا الموضع.

ـ الثبوت والتجدّد مع الجملتين الموصولتين:

يقول السكّاكي في هذا الصدد:«واعلم أنّ الوصل من محسناته أن تكون الجملتان متناسبتان ككونهما اسميتين أو فعليتين، وما شاكل ذلك، فإذا كان المراد من الإخبار المجرّد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرّض لقيد زائد كالتجدّد والثبوت وغير ذلك لزم أن تراعي ذلك..» (السكاكي، 2000، صفحة 382)

أمّا إذا أريد التجدّد في أحدهما والثبوت في الآخر كما في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ **سواءٌ عليكُمْ أدعَوْتُموهُمْ أم أنتم صامتونَ**﴾ الآية[163]، والمعنى من الآية «سواء عليكم أحدَثْتُم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم، لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم، وقوله أيضا في سورة الرّوم:﴿**وإذا مسّ النّاسَ ضُرٌّ**﴾الآية[33] بمعنى كانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين». (السكاكي، 2000، صفحة 382)

ـ الفصل والإنقطاع:

يقف السكّاكي على ضرورة وجود حرف العطف (الواو) من جهة جامعة كون الوصل عطف بعض الجمل على بعض، وشرط كون عطف الثانية على الأولى مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما جهة جامعة (السكاكي، 2000، صفحة 359)، ولهذا يقدّم لنا السكّاكي شاهدًا على من يستوف هذا الشرط وهو بيت شعري لأبي تمام حيث عابه السكّاكي على قوله:

والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم

إذ يقول السكّاكي: « إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى» (السكاكي، 2000، صفحة 381)، فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار موقعه موقع مفعولي عالم لأن وجود الجامع شرط في الصورتين، وقوله (لا) نفي لما ادّعته الحبيبة من أنّ هواه بدلالة البيت السابق و(إلاّ) أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها فصلت الثانية عنها.

ـ فصل جمل الحال:

يقول السكّاكي في هذا المقام بأنّه الحري أن يلحق بالكلام عن الفصل والوصل الحديث عن الحال التي تكون جملة، لكونها تجيء أحيانا مع الواو وأحيانا أخرى تأتي دونها (السكاكي، 2000، صفحة 383)، ويواصل في كلامه أنّ واو الحال أصلها العطف، ولأن حكم الحال مع ذي الحال أبدًا نظير، حكم الخبر مع المخبر عنه . (السكاكي، 2000، صفحة 383).

كما أنّ الجملة الحالية أنواع، ذكر منها السكّاكي الجملة الحالية ذات المضارع المنفي التي يجوز فيها الفصل والوصل، والفصل الأرجح (السكاكي، 2000، صفحة 384)، نحو قول أحدهم:

مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر أسباب جرين على قدر

حيث جاءت الجملة الحالية في هذا البيت بغير الواو كون تركه أرجح.

***الإيجاز والإطناب:**

. الإيجاز:

يعرّف السكاكي الإيجاز على أنّه « أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط» (السكاكي، 2000، صفحة 388)، ويقسّمه السكّاكي إلى قسمين أوّلها إيجاز **بالقصر** الذي يعنى بالمعنى المراد بلفظ ناقص عن متعارف الأوساط في أداء المعاني الأصلية ويكون اللفظ وافيًا من غير حذف، وقد استعان السكّاكي في هذا الجزء بثلاثة وأربعين(43) شاهدا قرآنيا وخمسة شواهد شعرية (05) (السكاكي، 2000، الصفحات 388-399) ، ومن شواهد على ذلك قوله تعالى في سورة البقرة:﴿ **ولكم في القصاص حياةٌ**﴾ الآية [179]، حيث أوجز الله سبحانه وتعالى الكلام في القصاص في هذا المعنى، وقد كان للعرب يستحسنون بحكمة قالوها بل يعجبون بها ويعتبرونها قمة في البلاغة لما فيها إيجاز لكلام وهي قولهم(**القتل أنفى للقتل**)، ولكن قوله جلّ شأنه يفوق قول العرب، ومثله في قوله تعالى في نفس السورة في الآية [02]:﴿ هدًى للمتّقين﴾.

أمّا الإيجاز بالحذف فمن أجل الاختصار نحو قوله تعالى في سورة الأنفال:﴿ **فكُلُوا مِمّا غنمتم حلالًا طيِّبًا**﴾ الآية[69]حيث حذفت عبارة (أبحت لكم الغنائم) وذلك لدخول فاء السببية على القول(**فكلوا**) فاختصر الكلام. وكذا قوله في نفس السورة:﴿**فلم تقتلوهم ولكنَّ اللهَ قَتلَهُمْ**﴾، إذْ حذفت جملة (**إنْ افتخرتم بقتلهم، فلم تقتلوهم أنتم**)، وذلك لدخول فاء السببية على (لم) فاختصر الكلام .

هناك شواهد أخرى عديدة في هذا الفن قد ذكرها السكّاكي في كتابه" مفتاح العلوم" لم نتطرق إليها كلها بل اكتفينا بذكر بعضها فقط.

. الإطناب

أمّا **الاطناب** فهو تأدية المعنى بعبارة أكثر منه لغرض ما وينقسم إلى قسمين: **إطناب بالبسط وإطناب بالزيادة** (السكاكي، 2000، الصفحات 388-392-394-395)، أمّا القسم الأوّل فيقدّم لنا السكّاكي شواهدا عليه منها: قوله تعالى في سورة البقرة:﴿ **إن في خلق السّماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع النّاسَ وما أنزل اللهُ من السّماءِ مِنْ ماءٍ فأحيا به الأرض بعد موتها وبثَّ فيها مِنْ كلِّ دابةٍ**

وتصريفِ الرّياحِ والسّحاب المُسخَّرِ بين السّماءِ والأرضِ لآياتٍ لقومٍ يَعْقلُونْ﴾الآية[164]، في هذه الآية إطناب بالبسط، لتوجيه الأنظار لآيات كونية دالات على طائفة من صفات الله عزّ وجل، منها شمول علمه، وعظيم قدرته، وكمال إرادته، وجليل حكمته وإتقانه وإبداعه لمخلوقاته، وعنايته بعباده، وهذا البسط آت من ذكر طائفة مفصّلة من آياته في كونه، كل واحدة منها تدل على هذه الصفات، فذكرها هو من البسط في إقامة الأدلة دون زيادة في الألفاظ لدى ذكر كل آية منها.

مثل قوله تعالى في سورة غافر :﴿ **الذين يحملون العرش ومن حوله يسبّحون بحمد ربهم ويؤمنون به** ﴾الآية[07]، إنّ عبارة "يؤمنون به" وصفا للملائكة الذين يحملون العرش، وللملائكة الذين من حول العرش من الإطناب بالبسط، وذلك لأن إيمانهم معلوم من نصوص سابقة التنزيل، ومن كونهم يسبحون بحمد ربهم، والغرض البلاغي من هذا الإطناب إظهار شرف الإيمان والترغيب فيه.

***القصر**: وقد أضاف السكّاكي في هذا الفن فصل في القصر وقد عرّفه بقوله: «وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان» (السكاكي، 2000، صفحة 395). وذكر صاحب المفتاح أنّ لهذا القصر طرق وحصرها في أربعة طرق ، وقدّم لكل طريقة شواهد عددها أربعة وعشرين شاهدًا قرآنيًا وتسعة شواهد شعرية، نذكر بعضها فيما يلي:

الطريقة الأولى تتمثّل في النّفي والاستثناء حيث «يسلك مع مخاطب يعتقد فيه أنّه مخطئ وتراه يصر» (السكاكي، 2000، صفحة 405)،وشاهد على ذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم الآية [10]:﴿**إنْ أنتم إلّا بشرٌ مثلُنا**﴾، إذ يراعى هنا في النفي والاستثناء شرط تداولي متمثّل في اعتقاد السامع الذي يراه المتكلم أنّه مخطئ فيه والسامع مازال مصرّ على حكمه و اعتقاده.

إذ لا يوجد موضع في النفي والاستثناء وإلّا والمخاطب عند المتكلّم كما يقول السكّاكي مرتكب للخطأ مع الإصرار إمّا تحقيقًا إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر، وإمّا تقديرًا إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر (السكاكي، 2000، صفحة 406)، وشاهده على ذلك قوله عزّ من قائل:﴿ **وما أنتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ في القبور، إنْ أنتَ إلّا نذيرٌ**﴾ سورة فاطر الآيتان[22 . 23]، فمضمون الآية حرص الرّسول عليه الصّلاة والسّلام الشديد على هداية النّاس ورغبته في رجوعهم عن الكفر.

أمّا **الطريقة الثانية** فهي القصر بـ " إنَّما" حيث يسلك «مع مخاطب في مقام لا يصرّ على خطئه أو يجب عليه أنْ يصر على خطئه» (السكاكي، 2000، صفحة 407)، وشاهده على ذلك قوله تعالى:
﴿**إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ**﴾ سورة النساء الآية [171]، فالسامع في هذا المساق يكون متلقيا للكلام بالقبول.

يرى السكاكي أنّ الأصل في(إنّما) أن تستعمل في حكم (لا)، وذلك لسببين إمّا لأنه في نفس الأمر جلي بمعنى تحمل نفس عمل (إلاّ) (السكاكي، 2000، صفحة 407) ، نحو قوله عزّ و جلّ في سورة الأنعام :﴿ **إنّما يستجيبُ الّذين يسمعون**﴾ الآية [36] أي لا يستجيب إلّا الّذين يسمعون، أو لسبب ادّعائك له جليّا نحو قول ابن قيس الرقيات:

إنّما مصعب شهابٌ من اللهِ تجلَّتْ عن وجهه الظّلْماءُ

وغيرها من الشواهد التي تخص هذا الفصل والتي تطرّق إليها السكّاكي في مفتاحه.

2.2 . الآلية الحجاجية في علم البيان:

أ. التّشبيه:

يحدد "السكّاكي" مفهوم التّشبيه بقوله:« التّشبيه مستدع طريقين مشبها ومشبها به، واشتراكا بينهما من وجه، وافتراقا من آخر مثل: أن يشتركا في الحقيقة، ويختلفا في الصفة أو بالعكس، فالأوّل كالإنسانين إذا اختلفا صفة طولا وقصرا، والثاني كالطويلين إذا اختلفا حقيقة: إنسانا وفرشا» (السكاكي، 2000، صفحة 439).

والتّشبيه عند "السكّاكي" « لا يصار إليه إلاّ لغرض» (السكاكي، 2000، صفحة 439)، وقد ردّ هذه الأغراض والمقاصد بعضها إلى المشبه والبعض الآخر إلى المشبه به، إذ اعتبر التشبيه استراتيجية يعتمد عليها المتكلّم من أجل الوصول بها إلى **قصده وغايته**، وهنا يتجلّى البعد التداولي للتشبيه، كما يقول محمد سويرتي:« كل تعبير غائي تداولي» (سويرتي، 2000، صفحة 40)، فحسب قوله أن الغاية من التشبيه والقصد منه هي ما تركّز عنه التداولية.

و قد استعان السكّاكي في هذا المقام بإحدى عشر شاهدًا قرآنيًا وثلاثة وعشرين شاهدًا شعريًا التي تشير بدورها إلى الأغراض التي تعود للمشبه والتي يظهر فيها **الجانب التداولي**، نذكر منها:

***التشبيه التمثيلي:**

يرى السكّاكي «أن التّشبيه متى كان وجه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور، خص باسم التّمثيل» (السكاكي، 2000، صفحة 455).

وقصد بالوصف غير الحقيقي«أنه أمر تصوري لا صفة حقيقية» (السكاكي، 2000، صفحة 455)، يتم تركه في الذهن عن طريق التخيّل، أو كما يسميه "التوهّم" ويقصد به ما يقيمه المتكلم في مخيلته من وصف يجمع بين الطرفين، وهو ليس متحقق فعلا في أحدهما أو فيهما معا وإنّما تصوّرا أو توهّما (السكاكي، 2000، الصفحات 455-456)، ومن ثمّ فهو يختلف عن الوجه العقلي الحقيقي حيث يكون صفة حقيقية في المشبه أو المشبه به، وقد نبّه "السكّاكي" إلى ذلك صراحة، حيث يقول:« والذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي أحوج منظور فيه إلى التأمّل الصادق من ذي قبل نافذة ور ؤية ثاقبة لالتباسه في كثير من المواضع بالعقل الحقيقي» (السكاكي، 2000، صفحة 458)، أي أنّ متلقيه أو السامع يحتاج فيه إلى التأمل والتدبر، وإن أخطأ السامع في وجه التّمثيل فإنه سيفشل في وصوله إلى"المعنى المقصود" وشاهد على ذلك قول الشاعر:

كما أَبْرقَتْ قومًا عِطَاشًا غمامَهُ فلما رأوها أَقْشَعَتْ وتَجَلَّتِ

« إذا أخذت تنتزع وجه التّمثيل من قوله(كما أبرقت قوما عطاشا غمامه) فحسب، نزلت عن غرض الشاعر من تشبيه بمراحل فإنّ مغزاه أن يصل ابتداء مطمعا بانتهاء مؤيس، وذلك يوحي انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت» (السكاكي، 2000، صفحة 458)، ومن هنا نرى أنّ لوجه الشبه **بعد تداولي**، فهو مرتبط بفهم السامع أو المتلقي.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى في سورة البقرة:﴿**مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون**﴾ الآية[17]، «فإن وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع إلى تسني مطلوب بسبب مباشر أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب، وأنه أمر توهمي كما ترى منتزع من أمور جمة» (السكاكي، 2000، صفحة 456).

ب . المجاز "الاستعارة":

يعرف السكّاكي المجاز قائلًا:« وأمّا المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالًا في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعةٍ عن إرادة معناها في ذلك النوع(..) ، ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة، في غير ما تدلّ عليه بنفسها دلالة ظاهرة، استعمالا في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها، في ذلك النوع» (السكاكي، 2000، الصفحات 468-469).

يضمّ المجاز عند السكّاكي عدّة أصناف منها المجاز المرسل بأنواعها والمجاز اللغوي وكذا الاستعارة، وقد أوضح السكّاكي هذه الأصناف بعرض نماذج قرآنية وشعرية متنوعة، على سبيل التمثيل لا الحصر أغلبها في علاقتي السببية والتشبيه، كون كان معني بتوضح كيفية صدور الانتقال إلى المعاني الثواني المستلزمة عن طريق الحرف الدلالي للمعنى الأوّل الحرفي وطرقه ومسوّغاته، واستعان بسبعة وثلاثون(37) شاهدًا قرآنيًا وخمسة عشرة (15)شاهدًا شعريًا (السكاكي، 2000، الصفحات 473-509)، ومن شواهد السكّاكي التي يوضح بها طريقة التّجاوز إلى المعنى المستلزم وكيف يمكن للمتلقي أن يستنبط المعنى المقصود من تفاعل الدلالتين الوضعية والعقلية في ظل العلاقات التي تنشأ بينهما بما يناسب المقال قوله تعالى في سورة الذاريات:

﴿ **وينزّل لكُمْ مِنَ السّماءِ رِزْقًا** ﴾ أي مطرًا وهو سبب (الرزق)، فلو استعملت هذه الأخيرة أي الرزق في معناها الحقيقي لكانت غير مناسبة تماما لسياق المقام، فمن غير المعقول أن ينزّل الرزق في صورته المعروفة من السماء دون أي يكون وراءه مسبب ، لذلك إذْ السّماء لا تمطر الرزق بل تمطر ماءً الذي هو السبب في الرزق، فتمّ ذكر المسبَّب وهو (الرزق) على السبب في وجوده وهو (المطر) لتأكيد أهمية نزول المطر الذي يشكّل مصدرًا مهمًا لوجود الرزق (السكاكي، 2000، صفحة 509).

أضاف السكّاكي في ذلك قول أحد الشعراء:

يأكُلْنَ كلَّ ليلةٍ أكافًا

أي علفًا بثمن أكاف، ففي البيت مجاز لغوي يتمثل في (أكل الأكاف) التي هي نوع من المراكب شبه الرّحال والأقتاب، فمن غير المعقول أكل هذه المراكب بل يقصد أكل ما تأكله هذه الأكاف من علف، إذ من شدة الجوع وعدم وجود ما يأكل تحتّم أكل ما تأكله الأكاف فاستُلزِم العلف للأكافة لوجود علاقة بينهما وهي **علاقة استلزامية مسببية**. وقس على ذلك من شواهد أخرى تطرقّ إليها السكّاكي في هذا الموضع لم يسع لنا ذكرها كلها لكثرتها.

***الاستعارة:**

تعدّ الاستعارة أحد أنماط الصور البيانية في البلاغة، كما أنّ لها علاقة وطيدة مع التشبيه الذي يعدّ أحد مرتكزات بنيتها الأساسية، وقد اعتبرها السكّاكي ضمن أحد أصنافها، حيث يعرّفها على أنّها « أن يذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدّعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالًا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخصّ المشبه به» (السكاكي، 2000، صفحة 477)، وبهذا يظهر **الجانب التداولي** لدى السكّاكي في دراسته للاستعارة، إذ يركّز على المعلومات التي يشترك فيها أطراف التّخاطب وكذا تأكيده على ضرورة تخصيص قرينة تجعل متلقي الخطاب يصدق ما يقوله المتكلم وتساعده على الوصول إلى مقصد المتكلم.

كما قد اعتبر السكاكي الاستعارة **مجاز عقلي** بمعنى التصرف فيها في أمر يكون عقليًا لا لغويًا نظرًا إلى أنّها لم تطلق على المشبه إلّا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبه به، وبالتالي كان استعمالها فيما وضعت له، لذا صحّ أنْ يكون فيها التعجب أو النهي.

وقد أورد السكّاكي هنا سبعة شواهد شعرية (السكاكي، 2000، الصفحات 479-486)، نذكر منها ما قاله أحد الشعراء:

قامتْ تُظَلِّلُني من الشمسِ نفسٌ أعزُّ عليَّ مِنْ نفسي

قامتْ تُظلِّلُني، ومن عَجَب شمس تظللني من الشمس

حيث شبّه الشاعر التي يحبها بالشمس في حسنها وجمالها وبهائها وقد تعجّب الشاعر من شمس وليست الشمس الحقيقية التي يقصد إنّما الإنسانة التي هي كالشمس في الحسن والبهاء تظلّله من الشمس، «فلولا أنّه ادّعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسًا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلّ إنسان حسن وجه إنسانًا آخر» (التفتازاني، 2013، صفحة 585).

وفي النهي قول الشاعر:

لا تعجبوا مِنْ بِلَى غِلالتِه قد زَرَّ أزْراره على القمرِ

المقصود من (بلى غلالته) الشعار الذي يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضًا وأمّا زرّ أزراره على القمر بمعنى اشرقّت أزراره عليه، فالشاعر هنا " لولا جعله القمر حقيقي لما كان للنهي عن التعجب معنى ، لأنّ الكتان إنّما يسرع إليه البلي بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب إنسان كالقمر في الحسن "(التفتازاني، 2013، صفحة 585).

قد نبّه صاحب المفتاح إلى الجانب التداولي لقرينة الاستعارة " ربّما كانت معنى واحدًا وربّما كانت معانٍ مربوطًا بعضها ببعض" (السكاكي، 2000، صفحة 484)، حيث القرينة المانعة لإرادة المعنى الأوّل ليس في نفس الدرجة من التّأثير كون في بعض الأحيان قد تكفي كلمة واحدة لنقل السامع إلى المعنى الثاني وفي أحيان أخرى تحتاج القرينة إلى معان أخرى تكون متراكبة فيما بينها لتمكين السامع من الوصول إلى المعنى المقصود، والشاهد على ذلك قول البحتري:

وصاعقةٍ مِنْ نصْلِهِ تَنْكَفي بها على أرْؤُسِ الأقرانِ خمسُ سحائِبِ

« حين أراد الشاعر استعارة السحائب لأنامل يمين الممدوح ، تفريعًا على ماجرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض تارة، وبالسحاب الهطال، ماذا صنع؟ ذكر أنّ هناك صاعقة، ثم قال(من نصله) فبيّن أنّ تلك الصاعقة

من نصل سيفه، ثم قال (على أرؤس الأقران) ؛ ثم قال(خمس) فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد، فجعل ذلك كله قرينة لما أراد من استعارة السحائب للأنامل» (السكاكي، 2000، صفحة 484)، فوظيفة القرينة هنا تكمن في توجيه السامع إلى المعنى المقصود.

كما قد قسّم السكّاكي الاستعارة إلى عدّة أقسام وسنتطرق إلى الأقسام التي ورد فيها الشواهد القرآنية والشعرية، منها:

ـ **الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق والتخييل** وهي كما يعرفها السكّاكي «أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ما له تحقق من وجه وعلى ما لا تحقق له من وجه آخر» (السكاكي، 2000، صفحة 486)، وشاهده على ذلك قول الشاعر زهير:

صحَا القلب عن سلمى وأقْصرَ باطِلُهُ وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحله

ففي هذا البيت أراد المتكلّم وهو الشاعر أن يبيّن تركه لما كان يرتكبه من زنا في زمن الجهل والغزل وعدم معاودته لذلك، فشبّه الصّبا والتي جاءت من الصّبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوّة بـ«جهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر فأهملت آلاتها، فأثبت لها الأفراس والرواحل» (التفتازاني، 2013، صفحة 89).

ـ **الاستعارة التبعية**: وهي في نظر السكّاكي « ما تقع في غير أسماء الأجناس: كالأفعال والصفات المشتقة منها، وكالحروف ، بناءًا على دعوى أنّ الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل، وإنّما المحتمل لها في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها، وفي الحروف متعلقات معانيها،فتقع الاستعارة هناك ثمّ تسري فيها» (السكاكي، 2000، صفحة 489)، وبالتالي فالأفعال والصفات ستستعمل في غير ما هو متعارف لإفادة معانٍ جديدة يكمن وراءها قصد معيّن للمتكلم.

ومن شواهد على ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران الآية[21] :﴿ **فبشّرهم بعذابٍ أليم**﴾ بدل أنذرهم، و أستعيرت هنا البشارة التي جاءت بصيغة الفعل التي هي الإخبار بما يظهر سرور المخبر به للإنذار الذي هو ضد البشارة بإدخاله في جنسها على سبيل التهكم، وكذا قوله تعالى في سورة هود الآية[87]:﴿ **إنّكَ لأنت الحليمُ الرشيدُ**﴾، حيث بدل أن يقولوا (السفيه الغوي) قالو ا(لأنت الحليم الرشيد) لغرض الاستهزاء والسخرية من نبي الله شعيب حيث أستعيرت عبارة (الحليم الرشيد) التي تدلّ على إخلاص نبي الله شعيب في عبادة الله لنعته بالسفيه الغوي بإدخال العبارة (الحليم الرشيد) في جنسها على سبيل الاستهزاء والسخرية.

قدّم السكّاكي شواهد قرآنية على استعارة الحرف بعد تقدير تلك الاستعارة في متعلق معناه كالاستعارة بـ"لعلّ" الذي يقول فيه :« فإذا أردت استعارة "لعل" لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجّي» (السكاكي، 2000، صفحة 490)، نحو قوله تعالى في سورة البقرة الآية[21]:﴿ **ياأيّها النّاسُ اعبدوا ربَّكُمُ الذي خلقكم والّذين من قبلكم لعلّكم تتّقون**﴾، فالله حسب المعنى الظاهر من الآية جاء بصفة المترجي المخيّر في عباده بين طاعته و معصيته، ولكن المتلقي أو السامع المؤمن بأنّ الله عالم الغيب وما كان وحسب معتقداته يستطيع أن يصل إلى قصد المتكلم دون

إجراء الكلام على معناه الظاهري والوصول إلى المعنى الثاني والمتمثل في وصف حال العباد والنّاس في أنّهم مخيّرون بين العبادة والمعصية وذلك بالاعتماد على معلوماته السابقة المخزّنة في ذهنه. ونفس الشيء مع الاستعارة باللاّم وربّما، وأمّا عن قرينة الاستعارة التبعية فقد جعلها السكّاكي في الأفعال وما يتّصل بها على نسبتها إلى الفاعل نحو قوله تعالى:﴿**فبشرهم بعذابٍ أليمٍ**﴾ حيث ذكرت كلمة(عذاب) وهي اسم مجرور قرينة للفعل (بشر) على أنّه استعارة.

قسّم السكّاكي الاستعارة إلى **مجرّدة** و **مرشّحة** وقد عرّف هذه الأخيرة على أنّها «مبنية على تناسي التّشبيه وصرف النفس عن توهّمه حتى لا تبالي أن تبني على علو القدر وسمو المنزلة بناءك على العلو المكاني والسمو» (السكاكي، 2000، صفحة 494)، وشاهده على ذلك قول أبو تمام:

ويصعدُ حتَّى يظنَّ الجهولُ بأنَّ لهُ حاجةً في السَّماءِ

فالشاعر هنا أراد أن يشبه الارتقاء في الأوصاف الشريفة المعنوية بالارتقاء في المدارج الحسية، غير أنّه تعمّد تناسي أمر التّشبيه وبالغ في إنكاره إلى درجة أنّه يجعل المتلقي بكلامه هذا يقف إزاء ارتقاء حسي حقيقي (السكاكي، 2000، صفحة 494).

فالمتكلم هنا أراد من خلال قصده صرف ذهن المتلقي عن تخيّل التشبيه، وغيرها من الشواهد التي تطرّق إليها السكاكي في هذا الموضع.

ج . الكناية:

عرّف السكاكي الكناية على أنّها « ترك التّصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك» (السكاكي، 2000، صفحة 512)، ويعني هذا التعريف أنّ الكناية تحمل في بنيتها معنيين أحدهما يكون ظاهري بيّن وهو ليس بالمقصود والآخر يكون خفيّا مبهما لدى السامع وهو مقصد المتكلم، وقد قسّم السكاكي الكناية إلى ثلاثة أقسام وقدّم لكل قسم شواهده على إثبات صحة القول والتي يبلغ عددها اثنين وعشرين شاهدًا قرآنيا وواحدًا وثلاثين شاهدَا شعريًا، فالقسم الأوّل سماه السكاكي بـ **كناية عن الموصوف**، ويعرّفها بأنّها « تقرب تارة وتبعد أخرى، فالقريبة هي أن يتّفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معيّن عارض، فتذكرها متوصلًا بها إلى ذكر الموصوف .. والبعيدة هي أن تتكلف اختصاصها، بأن تضمّ إلى لازم آخر وآخر، فتلفق مجموعًا وصفيًا مانعًا عن دخول كل ما عدا مقصودك فيه » (السكاكي، 2000، صفحة 514).

أمّا القسم الثاني فيسمى **بالكناية عن الصفة** وهي أيضا تكون «تقرب تارة، وتبعد أخرى، فالقريبة هي أن ينتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه .. والبعيدة هي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بواسطة لوازم متسلسلة» (السكاكي، 2000، الصفحات 514-515)، وشاهده على ذلك قول نصيب:

لِعبدِ العزيزِ على قومِه وغيرِهِمُ مِننٌ ظاهره

فبابُكَ أسهل أبوابِهِم ودارك مأْهولَةٌ عامِرهْ

وكلبُك آنِسُ بالزائرين من الأمِّ بالابنةِ الزائره

فالمراد من الأبيات والمقصود الذي أراده المتكلم وهو الشاعر إيصاله إلى السامع هو كثرة إحسان عبد العزيز مولى بني مروان وفضله على النّاس، غير أنّه أي الشاعر ستر هذا المعنى الحقيقي من كلامه بمعنى آخر خفي وهو قوله(آنس الكلب بالزائرين).

أمّا القسم الثالث في الكناية عند السكّاكي هو **الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف**، حيث يكون هذا التّخصيص إمّا بالإضافة أو معناها، أو الإسناد ومعناه نحو قول أبي زياد بن الأعجم:

إنّ السماحةَ والمروءةَ والندى في قبّةٍ ضُرِبَتْ على ابن الحشْرجِ

«فإنه حين أراد أن لا يصرح بتخصيص السماحة والمروءة والندى بابن الحشرج، فيقول: (السماحة لابن الحشرج، والمروءة له، والندى له)، فإنّ الطريق إلى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح : إمّا الإضافة أو معناها، وإمّا الإسنادأو معناه، فالإضافة كقولك: (سماحة ابن حشرج)أو(سماحته)، مظهرًا كان المضاف إليه أو مضمرًا،ومعناه كقولك: (السماحة لابن الحشرج)، أو(السماحة له)، والإسناد كقولك: (سمح ابن الحشرج) أو(حصل السماحة)، ومعناه كقولك: (ابن الحشرج سمح) بتقدير ضمير الحشرج في سمح العائد إليه كما هو» (السكاكي، 2000، الصفحات 517-518)، ويصرّح السكّاكي في هذه الأمثلة أنّه تمّ تخصيص الصفة بالموصوف مصرح به في جميع ما تقدّم.

من هنا يظهر البعد التداولي للكناية لدى السكّاكي في كونها لا تدل على المعنى الحقيقي مباشرة وإنّما تنتقل بمتلقي الخطاب إلى معانٍ ودلالات أخرى تستلزمها عليه، وكذا تكون بذلك قد تجاوزت المعنى الحرفي للعبارة لتصل في النهاية إلى المقصود أو المعنى الخفي من وراء الظاهر وهو (المكنى عنه)، ويكون هذا الانتقال من خلال السياق الاستعمالي للتراكيب. وبالتالي الكناية هي العدول أو الخروج من التصريح بذكر الشيء إلى الإيماء إليه، وهدف المتكلم من توظيفه للكناية هو إقناع متلقي الخطاب بالمعنى المستلزم بجملة من الاستدلالات.

خاتمة:

وفي ختام مقالنا هذا توصّلنا إلى بعض النتائج، والتي هي على النحو التّالي:

. يعدّ الحجاج من أبرز المواضيع التي تطرقت إليها اللسانيات التّداولية ، وقد اتّسم الحجاج بمصطلحات عدّة نذكر منها البيان والدليل والبرهان والإقناع، وكلّها تشير إلى معنى واحد ومفهوم واحد وهو التأثير في الطرف الآخر واستمالته.

. تولّي السكّاكي عناية كبيرة بال لسانيات التداولية، و قد تبيّن لنا ذلك من خلال اهتمامه بطرفي الخطاب، إذْ كان اهتمامه بالمتكلّم من جانب العناية بغرضه ومقصده من الكلام، وأمّا اهتمامه بالمتلقي فكان من جانب الفائدة التي يجنيها من الخطاب، وكذا اهتمامه بالمقام والسياق التي هي أهم مرتكزات التحليل التداولي للخطاب.

. تطرق السكّاكي إلى العديد من ال قضايا التي تندرج ضمن اللسانيات التداولية من تقديم وتأخير، وفصل ووصل، وإيجاز وإطناب، وتشبيه واستعارة...والتي تسمى عند التداوليين بالظواهر الكلامية مع تقديم لكل ظاهرة تداولية حججها اللغوية .

. اهتمامه الكبير بالارتباط التداولي بين الأسلوب ومعناه الإبلاغي ووظيفته التواصلية مع الاهتمام بالمعاني والأغراض البلاغية المتوخاة من الخطاب.

ـ هناك تقارب وتواصل واضح وجليّ بين الحجاج والبلاغة ويمكن القول أنّ هناك تكامل بينهما، إذ وراء كل بلاغة حجاج ووراء كل حجاج بلاغة.

المصادر والمراجع:

المصادر:

1 ـ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، 1399هـ/1979م، معجم مقاييس اللغة، مج2، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لبنان.

2 ـ ابن منظور أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الأفريقي، د.ت، لسان العرب، مج2، تح: عبد الله علي الكبير و الآخران، دار المعارف، القاهرة.

3 ـ السّكّاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي ، 1420هـ/2000م، مفتاح العلوم، تح:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان.

4 ـ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، د.ت، ج1، دار إحياء التراث العربي، ط4، لبنان.

5 ـ ابن كثير، 1426هـ . 1427هـ/2006م، تفسير القرآن العظيم، ضبطه: حسين بن إبراهيم زهران، مخرجة الأحاديث والمصححة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

6 ـ التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر، 2013م، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح:عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط3، لبنان.

قائمة المراجع العربية:

7 ـ الطاهر بن عاشور، 1984م، التحرير والتنوير، ج3، الدار التونسية للنشر، تونس.

8 ـ دومنيك مانغونو، 1428هـ /. 2008م، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر:محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر/لبنان.

9 ـ حبيب أعراب، 30 ديسمبر 2001م، الحجاج والاستدلال الحجاجي (عناصر استقصاء نظري)، عالم الفكر، الكويت، ع1.

10 ـ رضوان الرقيبي، أكتوبر/ ديسمبر 2011م، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، مجلة عالم الفكر ، الكويت، مج40، ع2.

11 ـ محمد سويرتي، 2000م، اللغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)، مجلة عالم الفكر، الكويت.

12 ـ يوسف محمود علوات، 2013م. بلاغة الحجاج في النص الشعري(دالية الراعي النميري نموذجا)، مجلة دمشق، سوريا، مج29، ع:1+2.

قائمة المراجع الأجنبية:

13-Henri Margulien, 1996, Etude d'un texte argumentative, Ellipse Edition, Paris.

14- J.Moeschler, 1985, Argumentation et conversation, Hatier Credif, Paris.

15-Philip Breton, 2003, L'argumentation dans la communication, La découvert, 3ed, Paris.